بتكلفة بلغت ٣ مليارات و ٣٣٠ مليون ريال:

# تنفيذ ٢٠ محطة ليمن موبايل في عموم مديريات محافظة إب

إب/ الثورة/ فؤاد أحمد المليكي

أوضح الأخ المهندس حميد حسين الروحاني مدير عام فرع المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بمحافظة إب أن فرع المؤسسة يقوم حالياً بتنفيذ عشرين محطة (يمن موبايل) موزعة على جميع مديريات المحافظة كتوسعة للمحطة الرئيسية بمدينة إب بسعة (٤٠) ألف خط بتكلفة إجمالية ٣,٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.

مشيراً إلى أن إجمالي عدد المشتركين بخدمة يمن موبايل بلغ ٣٠٠٠ مشترك فيما بلغ عدد المشتركين في خط الهاتف بالمحافظة ٥٥ ألف مشترك منهم ١١ ألف مشترك خلال العام الماضي ٢٠٠٤م.

منوهاً بأن إجمالي الإيرادات خلال العام الماضي ٢٠٠٤م بلغت أكثر من مليار ومائتي مليون ريال بزيادة عن العام المنصرم ٢٠٠٣م باربعمائة مليون ريال.

مؤكداً أن فرع المؤسسة يقوم بتسهيل عملية الاشتراك في يمن موبايل من خلال التقسيط المريح لموظفي الدولة بالإضافة إلى تقديم الخدمات للمشتركين في خط الهاتف الثابت.

مشيداً بدعم قيادة الوزارة ممثلة بالأخ الوزير ومدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ومحافظ المحافظة لفرع المؤسسة بالمحافظة الذين يعملون في تذليل كافة الصعوبات التي تواجه الفرع .

## تصدير ٧٥ طنا من الأسماك عبر ميناء عدن

■.. عدن/سبأ/

تم عبر ميناء عدن تصدير ٧٥طنا من الأسماك اليمنية الى تونس . وذكر الاخ عبده نعمان سعيد نائب مدير عام ارصفة المعلا لشئون الحاويات لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان أرصفة المعلا استقبلت في نفس اليوم ٩٨حاوية بضائع واردات متنوعة سوقت الى الاسواق اليمنية أفرغتها الناقلة السويسرية ايرينا.

## ارتفاع الدينار العراقي الجديد امام الدولار

■.. بغداد/ سبأ

ارتفع سعر الدينار العراقي الجديد الى أعلى مستوياته امام الدولار على الاطلاق منذ طرحه للتداول قبل نحو عام وسط انباء عن تنامي حدة المضاربة بالعملة المحلية.

وكانت شائعات ترددت عن احتمال تراجع الدولار الى مستوى الالف دينار مما اسهم في الاحجام عن شراء الدولار انتظارا للمزيد من هبوطه في وقت لاحق .

ويأتي في مقدمة العوامل التي أثرت على صعود الدينار تنامي المعروض من الدولارات في سوق النقد للانفاق على الحملات الانتخابية وتصاعد المضاربة على صعود العملة المحلية إضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار عالميا ٠

## الصين تشتري ٦٠ طائرة بوينغ قيمتها ٧,٢ مليار دولار

■.. واشنطن /سبأ

وقعت عملاق صناعة الطائرات الامريكية بوينغ اتفاقية تمهيدية مع الحكومة الصينية تشتري بموجبها ٦٠ طائرة ركاب من طراز /سفن أي سفن دريم لاينر/ بقيمة ٧,٢ مليار دولار .

وذكرت قناة الجزيرة الاخبارية امس ان شركات الطيران الصينية أير تشاينا وتشاينا ايسترن أيرلاينز وتشاينا سذرن أيرلاينز وشيمان أيرلاينز وشنغهاي أيرلاينز عززت اسطولها ببعض هذه الطائرات الجديدة للألعاب الأولمبية المقررة في بكين عام ٢٠٠٨م .

وتمثل هذه الاتفاقية دعما لجهود بوينغ لترويج طائراتها الجديدة في الأسواق العالمية .

وكانت بوينغ قد اخفقت في تحقيق هدفها بالحصول على ٢٠٠ طلب لطائرة دريم لاينر مع نهاية عام ٢٠٠٤م حيث تلقت ١٢٦ طلبا لطائراتها من طراز سفن أي سفن دريم لاينر .

وترفع الاتفاقية مع الصين عدد الطائرات المطلوبة الى ١٨٦ طائرة وسط منافسة قوية لهذا الطراز بعد ظهور طائرة ٣٥٠ من إنتاج منافسة بوينغ الاوروبية أيرباص ٠

لبحث خفض الانتاج:

## وزير الطاقة الكويتي: أوبك تعقد اجتماعا إضافيا قبل اجتماعها الرسمي في مارس

فيينا /سبأ /

قال وزير الطاقة الكويتي الشيخ احمد فهد الصباح الذي يترأس الدورة الحالية لمنظمة الدول المصدرة للنفط /اوبك/ أمس ان المنظمة قد تعقد إجتماعا إضافيا قبل اجتماعها الرسمي المقبل في ١٦ مارس في ايران للبحث في خفض إنتاجها في حال تطلبت ظروف السوق ذلك .

وأضاف الصباح ان اجتماع مارس سيكون متأخراً جدا لتقرير خفض الإنتاج في الفصل الثاني ولهذا السبب هناك نية لإجراء محادثات على المستوى الوزاري قبل ذلك مع الابقاء على اجتماع اصفهان ٠مشيرا الى أن المنظمة قد تضطر للرد حسب متطلبات تطورات الاسعار في سوق النفط الخام ٠

وأشار إلى ان المنظمة قد تعقد اجتماعاً إضافيا قبل ١٦ مارس اذا ما حصل تطور في سوق النفط ٠موضحا ان هناك عدة اقتراحات بعضها حول إجراء اجتماع عبر الهاتف٠ وغيرها حول عقد اجتماع رسمي لذا «فنحن ندرس سبل مواجهة هذه الحالي اذا لزم الامر».

واوضح انه من الممكن خفض الانتاج قبل اجتماع اصفهان لكنه أشار الى ان اوبك قد تكتفي بالحد من تجاوز الحصص الانتاجية دون التطرق الى سقف الانتاج العام وحاليا لاسيما وان هناك فائضا في الانتاج يبلغ نصف مليون برميل يوميا وقد يصل في الفصل الثاني الى ١,٤ مليون برميل في اليوم ، وتعقد منظمة الاوبك يوم غد اجتماعاً في فيينا بات مرجحا أن تقر فيه إبقاء سقف إنتاج النفط على حاله ٢٧ مليون برميل في اليوم الا انها قلقة على تطور حركة السوق في الفصل الثاني من السنة الذي يشهد عادة انخفاضا في الطلب على النفط٠

## ٨٩,١٥ مليار دولار عائدات تركيا من السياحة في ٢٠٠٤م

■.. أنقرة / سبأ

وصلت العائدات السياحية في تركيا خلال العام الماضي ٢٠٠٤م الى / ٨٩ر١٥ / مليار دولار.

ونقلت وكالة الانباء السورية عن بيان لمكتب الإحصاء الحكومي التركي يوم أمس الاول الجمعة تاكيده ان السياح الاجانب حققوا لتركيا/ ١٢ر١٢ /مليار دولار من عائدات السياحة في حين جاء الباقي وقدره/ ٧٦,٣ / مليار دولار من الاتراك المقيمين في الخارج ٠

واوضح تقرير لوزارة السياحة والثقافة التركية أن الالمان احتلوا المرتبة الاولى بين السياح الاجانب الزائرين لتركيا يليهم الروس بينما احتل البريطانيون المركز الثالث ٠

وتمثل عائدات السياحة مصدرا حيويا للعملة الصعبة في تركيا في اطار سعيها للسيطرة على عجز ميزان المدفوعات الجارية الذي ارتفع الى /١٥٠ / بالمئة في أول/ ١١ / شهرا من العام الماضي ٠

الحلقة الخامسة

### أهمية الإرشاد التسويقي في التنمية الزراعية

# التسويق الناجح لمنتجاتنا من أين يبدأ؟؟

● على الرغم من أهمية التسويق ودوره في عملية التنمية الزراعية وما حظي به من اهتمام من قبل الدولة في إطار الخطط التنموية منذ مطلع السبعينات وحتى وقتنا الحاضر وما تحقق بفضل الجهود الحكومية والشعبية من انجازات في مجال التسويق الزراعي وانشاء عدد من الأسواق وبعض مخازن التبريد والطرق وغيرها إلا أن التسويق الزراعي في بلادنا ما يزال يعاني من مظاهر التخلف نتيجة معوقات عديدة يمكن ايجاز اهمها فيما يلي:

**٥-١ المعوقات الفنية .**

● غياب البحوث التطبيقية التي تهدف إلى تحسين نوعية المنتوجات الزراعية وغيرها .

● قصور الوعي باهمية وترشيد استخدام المستلزمات الزراعية لدى معظم المزارعين .

● ضعف الموارد التمويلية الذاتية لدى صغار المزارعين .. مما يضطرهم للاقتراض من تجار الجملة أو وكلاء البيع بالعمولة والاعتماد عليهم في تسويق منتجاتهم وبيعها باسعار منخفضة نسبيا.

● غياب البرامج التدريبية للمتعاملين في المنتجات الزراعية لتمكنهم من القيام بالعمليات التسويقية بالطرق المحسنة واستخدام الأساليب الموصى بها لتقليل الفاقد وانعدام الوعي الارشادي التسويقي.

٢- ضعف الخدمات التسويقية وذلك من حيث:

● عشوائية التعبئة وعدم توفر العبوات الملائمة والكافية للمنتجات الزراعية .

● صعوبة عملية نقل المنتجات الزراعية حيث تتميز البلاد بطبيعة جبلية مترامية الأطراف بالاضافة إلى شحة وسائل النقل التبريدي .

● عدم كفاءة الأسواق التجميعية وأسواق الجملة والأسواق الأخرى لافتقارها إلى المرافق والتسهيلات التسويقية كالمخازن وبخاصة التبريدية منها ووحدات الفرز والتدريج والوسائل المناسبة لحماية المنتجات الزراعية من الظروف المناخية وغيرها .

● قصور قطاع التصنيع الزراعي القادر على امتصاص الفائض من بعض المنتجات الزراعية في بعض المواسم لتصنيعها وعرضها في الأسواق عند نقص المعروض أو تصديرها تحقيقا لاستقرار الاسعار .

● ارتفاع نسبة الفاقد في المنتجات الزراعية خاصة تلك السريعة التلف والعطب كالخضار والفواكه نتيجة للأسباب الأنفة الذكر حيث تقدر نسبة الفاقد من المنتوجات الزراعية بحوالي (١٥-٣٠٪) بالنسبة للحبوب وحوالي (٢٠-٦٠٪) بالنسبة للمنتجات البستانية.

● اهتمام المزارعين في زيادة الانتاج يتركز اهتمام معظم المزارعين وخاصة الصغار منهم على زيادة انتاج المحاصيل التقليدية ويحاولون إيجاد أسواق لمنتوجاتهم في الوقت الذي يتطلب السوق تحسين هذا المنتج أو منتج مغاير .

● صغر حجم الكميات المعروضة للتسويق من قبل المزارع تضعف قدرة المزارع التسويقية ولا تساعد على تطوير نظم تسويقية ذات كفاءة عالية كون الفائض القليل يعني أساس ضعيف للمنافسة والتفاوض من قبل المزارع مع تجار الجملة .

● نوعية المنتوج : يفتقر المزارع لأساليب التسويق لمنتوجاتهم المتمثلة بالنظافة والفرز والتعبئة مما يؤدي إلى إهدار جزء كبير من المحصول وتكاليف تسويقية عالية واسعار منخفضة .

**٥-٢ المعوقات الاقتصادية**

تنتشر الأسواق الزراعية في مناطق متعددة من البلاد إلا أن امكانياتها من حيث المنشآت الأساسية المتواضعة إلى درجة كبيرة وتختفي فيها هي المرافق الأساسية مثل المخازن ووسائل التبريد والحفظ وغيرها نتيجة لشحة الامكانيات المادية لدى المتعاملين في هذه الأسواق من جهة أو عدم وجود الرغبة في المغامرة في الاستثمار في هذه المرافق لدى من يمكنهم الاستثمار من جهة أخرى كما أن العائد الاقتصادي من هذه الأسواق محدودة إلى درجة كبيرة وهي في مراحل تطورها الأولية بالإضافة إلى قلة المستثمرين في مجال التسويق الزراعي ومحدودية امكانياتهم .

١- ارتفاع اسعار المدخلات الزراعية نتيجة لتدهور سعر العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية وما يترتب عن ذلك ارتفاع في اسعار السلع الزراعية (النواتج) إضافة إلى تدني جودتها وما ينتج عن ذلك ضعف لقدرتها التنافسية للمنتوجات القطنية في الأسواق الخارجية .

٢- غياب برامج الاستثمار في مجال التسويق ضمن خطط وبرامج بنك التسليف التعاوني والزراعي اضافة إلى ضعف الاستثمار الخاص والتعاون ونجاحه في مجالات انشاء الهياكل التسويقية الأساسية .

**٥-٣ المعوقات المؤسسية والتنظيمية :**

● ضعف التنسيق بين الأجهزة ذات العلاقة بالتسويق الزراعي في اليمن مما يحول دون وضع خطة للتسويق ويخلق نوعا من الازدواجية وخاصة من عدم تحديد الاختصاصات والمسؤوليات .. الأمر الذي يفقد الدور المطلوب الذي يجب أن تقوم به هذه الجهات في دفع كفاءة التسويق الزراعي في اليمن .

● نقص الكوادر الادارية والفنية والامكانيات المادية اللازمة بالادارة العامة للتسويق وجهاز الارشاد الزراعي.

● ضعف الخبرات التسويقية لدى العديد من المؤسسات والجهات المتعاملة في مجال التسويق الزراعي.

● عدم نظامية أسواق الجملة أي عدم خضوعها لأي تنظيم أو إشراف أو رقابة من الدولة كما تفتقر إلى الكثير من الخدمات والتسهيلات التسويقية اللازمة لتسهيل التعامل في مثل هذه المنتجات .

● محدودية وضآلة نشاط الجمعيات التعاونية الزراعية مما يؤدي ذلك إلى حرمان القطاع الزراعي من اهم عوامل تطوره ولاسيما فيما يتعلق بافضليات التعاون واقتصادياته في مجالات الانتاج والتسويق الزراعي.

● غياب البرامج التدريبية للمتعاملين في المنتجات الزراعية (مزارعين، تجار، وسطاء، مصدرين والقائمين على إدارة وتشغيل المرافق التسويقية) حول أساليب تحسين أنشطة وعمليات التداول المختلفة.

● عدم توفر البيانات والاحصائيات الشاملة والكافية التي تتطلبها الدراسات التسويقية عن مختلف المنتوجات الزراعية حيث تتوزع البيانات والاحصائيات بين عدة أجهزة وجهات ، مما يعمل على عدم دقة وصحة الدراسات التسويقية التي تساعد على اتخاذ القرارات من قبل الدولة.

● ضعف الخدمات التسويقية المتمثلة في شبكة الطرق الجيدة من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك والتي تعكس نفسها على وسائل النقل وارتفاع تكاليفها وتدني كفاءتها بالإضافة إلى الافتقار لوسائل الحفظ والتبريد في أسواق الجملة والتجزئة التي تؤثر تأثيرا سلبيا على العملية التسويقية وترفع من نسبة الفاقد.

● عدم توفر أو كفاءة الإقراض المؤسسي: يعاني صغار المزارعين من صعوبة الحصول على القروض الميسرة التي يحتاجونها لزيادة وتطوير منتجاتهم وبالذات بعد موسم الحصاد كون مستوى الاسعار في أدناها وتكون حاجة المزارع للمال شديدة مما يؤدي إلى اضطرار المزارع للبيع بخسارة بالإضافة إلى عدم توفر المعلومات الكافية لدى المزارعين عن نظام الإقراض.

● ضعف المؤسسات التسويقية: كما نلاحظ مما سبق بأن المؤسسات التسويقية محدودة ومعظمها ملك للدولة أو محتكرة من قبل المضاربين والوسطاء والذين يستحوذون على جزء كبير من الربح بالإضافة إلى هذا فإن المرافق الضرورية بهذه الأسواق غير موجودة وخاصة وسائل الحفظ والتبريد والفرز.

● شحة المعلومات التسويقية: كون جهاز الارشاد التسويقي ضعيف بالإضافة إلى أن العاملين في الارشاد الزراعي لم يحصلوا على التدريب والمعلومات الكافية عن التسويق الزراعي بالإضافة إلى عدم توفر هذه المعلومات أو عدم إخراجها أو وجدت فإنها تؤثر سلبا على العمليات التسويقية المختلفة.

**(٥-٤) المعوقات التشريعية والاجرائية:**

● عدم وجود مواصفات قياسية للمنتجات الزراعية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير وبالتالي صعوبة مراقبة الجودة.

● عدم وجود القرارات واللوائح والانظمة للعمليات التسويقية المختلفة ، ابتداء من تحديد درجات النضج للمحصول وصولا إلى فرض اشتراطات على السلع الزراعية الداخلية إلى أسواق الجملة من حيث الفرز والتدريج واختيار حجم وشكل عبوات كل صنف من هذه الاصناف وتوحيد المقاييس وغيرها من الانظمة المتعلقة بالمتعاملين في أسواق الجملة وصفاتهم والعمولات التي يتقاضونها.

ولأن الارشاد التسويقي يفترض أن يكون جزءا أساسيا من العمل الارشادي فإننا سوف نتطرق إلى أجهزة الارشاد العاملة في اليمن بشكل عام كإطار مؤسسي طبيعي يمكنه القيام بالارشاد التسويقي عند توفر المهارات الفنية من خلال التدريب والكفاءة الموجودة وإقامة شبكة للمعلومات بالإضافة إلى دعم الأجهزة الارشادية بالإمكانيات المالية والمادية اللازمة.

● دراسة قدمت إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

## رأي اقتصادي

## تأهيل المناطق الصناعية ضرورة لجذب الاستثمارات

■.. أصبحت إقامة المدن الصناعية والقرى السياحية والتجمعات الاقتصادية المختلفة وتزويدها بخدمات البنية التحتية قبل الترويج للاستثمار فيها من أبرز أولويات الكثير من الدول التي ترغب في جذب الاستثمارات إليها.. فمن المعروف أن معظم- إن لم نقل جميع- حكومات ودول العالم في سباق محموم على جذب رؤوس الأموال إليها بعيداً عن هويتها أو جنسيتها فما يهمها أولاً وأخيراً هو جذب المزيد من هذ الاموال لما لها من دور أساسي وكبير في عملية الانتعاش الاقتصادي لبلدانها. لذا نجد الكثير منها عملت وتعمل دون كلل على تهيئة المناخات التشريعية والقانونية بما يتناسب ومتطلبات المستثمرين حيث تم وضع التسهيلات الواسعة من خلال الابتعاد عن الروتين الممل في المعاملات بين المصالح الحكومية المختلفة واختصر الأمر عند بعض الدول إلى إقامة المشاريع الاستثمارية بواسطة شبكة المعلومات العالمية «الانترنت» ودون الانتقال إلى البلد للمعاملة وتقديم طلب إقامة المشروع الاستثماري، كل تلك التسهيلات والاجراءات كما أسلفنا في سبيل تذليل الصعاب وتأمين المستثمر وأمواله للعمل بحرية ودون منغصات حتى ولو كانت بسيطة.. فرأس المال جبان كما يقال لا يستقر إلا حيث المكان الآمن والمناسب لإقامة المشاريع الناجحة بعيداً عن تكبد الخسائر،، طمعاً في كسب المزيد منها.

■ منصور أحمد شايع

ومن أجل ذلك سعت الحكومة إلى وضع اللبنات الأساسية وهيأت المناخات المناسبة لجذب الاستثمارات بأنواعها فعملت على تعديل قانون الاستثمار الصادر بداية تسعينيات القرن الماضي بالقانون الجديد رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢م والتي كان من أبرز تلك التعديلات اقتصار عمل الهيئة العامة للاستثمار على التسجيل فقط (تسجيل المشروعات الاستثمارية) بدلاً من الترخيص لإقامتها ومساواة المستثمر المحلي بالمستثمر الاجنبي بالإضافة إلى الاعفاءات الضريبية المختلفة وحرية تملك الارض المقام عليها المشروع الاستثماري وحرية تحويل الأموال بالعملة التي يرغب بها المستثمر والتصرف بها في أي وقت وغيرها من المميزات الجاذبة والتسهيلات الاستثمارية التي شملها القانون الجديد. كما قامت الحكومة بإنشاء محاكم تجارية جديدة مهمتها سرعة البت في القضايا التجارية والاستثمارية وبما يتناسب والاجراءات القانونية والاتفاقات الاقليمية والدولية في هذا المجال. كل ذلك من أجل جعل الطريق سالكاً أمام المستثمرين للدخول في مشاريع اقتصادية تساهم في انعاش الحركة الاقتصادية في البلاد.

غير أن الأهم الذي هو أساس مفتتح هذه التناولة المناطق الصناعية. فمن الاجراءات الايجابية أيضاً التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الاستثمار إعلانها منذ سنوات عن تحديد ثلاث مناطق صناعية في كل من محافظات الحديدة وعدن وحضرموت وإلى الآن لم نعد نسمع عنها أي شيء سوى على ما أتذكر إعلان الحكومة للشركات الاستثمارية الدخول في عملية الاستثمار لإنشاء الخدمات الاساسية لهذه المدن والتي تعد خطوة متقدمة في سبيل إقامة المناطق الصناعية وجذب الاستثمارات وتحديداً الصناعية إليها.

وأياً كان عليه الحال في المناطق الصناعية الثلاث آنفة الذكر فمن الواجب على كل من يهمه الأمر سرعة إخراج المدن الصناعية من عنق الزجاجة الضيق حتى يستطيع المستثمرون الصناعيون المحليون والعرب والأجانب أن يجدوا لهم مستقراً آمناً بعيداً عن الروتين المعقد والمعاملات وما يتبعها..

والله من وراء القصد

## السعودية: تقلبات أسعار النفط لن تؤثر على الاقتصاد العالمي

■.. فيينا/ ا.ف.ب/

اعلن وزير النفط السعودي علي النعيمي عشية اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في فيينا ان الاقتصاد العالمي شهد نموا قويا لدرجة لن تؤثر عليه تقلبات اسعار البترول.

وردا على سؤال لأحد الصحافيين حول خطر أن يعيق بلوغ سعر برميل النفط خمسين دولارا نمو الاقتصاد العالمي.

قال النعيمي ان الاقتصاد العالمي نما بشكل قوى لدرجة لايمكن أن تؤثر عليه كثيرا التقلبات الطفيفة في اسعار النفط.

واضاف: لاشك انه اذا عاينتم النمو ترون ان العالم دخل في مرحلة من النمو الاقتصادي عمليا كل الخبراء الاقتصاديين يجمعون على ذلك .. لست واحدا منهم انما استمع اليهم ويبدو ان مجملهم يبدون واثقين ان هذا النمو سيستمر.

وتابع لذا نقوم بما نقوم به في اشارة الى قرار السعودية تعزيز قدرتها على إنتاج النفط في السنوات المقبلة.

وقال الوزير السعودي أن القدرة الانتاجية للسعودية المقدرة حاليا بأحد عشر مليون برميل يوميا ستصل الى ١١,٨ مليون برميل في اليوم في ٢٠٠٧.

## صندوق النقد يدعو الجزائر للاستفادة من إرتفاع أسعار النفط

■.. واشنطن /سبأ

دعا صندوق النقد الدولي الجزائر الى الاستفادة من المناخ الاقتصادي المواتي في الوقت الراهن والذي نجم جزء كبير منه عن ارتفاع اسعار النفط، لترسيخ استقرارها الاقتصادي وخفض معدلات البطالة .

ودعا الصندوق الدولي في تقرير له حول الاقتصاد الجزائري السلطات الجزائرية الى اغتنام الفرصة التي يوفرها المناخ الاقتصادي المواتي في الوقت الراهن والى تحسين الظروف الأمنية لترسيخ الاستقرار الاقتصادي٠ ودعم النمو الاقتصادي المرتفع وخفض معدلات البطالة بشكل كبير .

وأوضح التقرير ان نمو الناتج الداخلي الخام كان يجب ان يتراجع الى ٥,٥٪ في ٢٠٠٤ في مقابل ٧٪ في ٢٠٠٣ بسبب تباطؤ قطاع المحروقات٠

وتفيد توقعات صندوق النقد ان البطالة ستبقى مرتفعة بسبب هذا التباطؤ.

يذكر أن ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية عزز الوضع المالي للجزائر واتاح لها زيادة إضافية على فائض ميزان حساباتها الجارية الخارجية٠ على رغم الزيادة الكبيرة في عمليات الاستيراد٠

اعلان